الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Mohamed Boudiaf University of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

المستوى: السنة الثانية ليسانس

التخصص: علوم اجتماعية

قسم: علم الاجتماع

مطبوعة محاضرات

مقياس: القضايا الدولية الراهنة

طبيعة المقياس: سداسي [X]

إعداد الدكتور: بن جعفر رمضان

البريد الالكتروني: (المهني) ramdhane.bendjafer@univ-msila.dz

السنة الجامعية: 2021 - 2022

المحاضرة رقم (04) مقارنة بين [الهجرة - النزوح - اللجوء]

4- مقارنة بين [الهجرة - النزوح - اللجوء]:

4-1- مصطلح الهجرة (Immigration):

4-1-1- تمهيد:

يغادرُ العديدُ من النّاس سنويّاً من بلادهم والأراضي التي يعيشون عليها إلى بلادٍ أُخرى، وعادةً ما تختلفُ بالثّقافةِ والعادات والتّقاليد الاجتماعيّة عن بلادهم، فيجبرون على التّأقلمِ حتى يتمكنوا من العيش في المجتمع الجديد الذي وصلوا له، وخصوصاً في حال كانت إقامتهم فيه دائمة بعد مُشاركتهم في رحلةٍ طويلةٍ للسّفر من دولتهم إلى الدّولة الجديدة التي سيعيشون على أرضها، ويطلقُ على هذه الرّحلة التي تُؤدّي إلى استقرارِ الأفراد في دولةٍ ما بشكلٍ دائم مُسمّى الهجرة.

4-1-2- تعريف الهجرة:

الهجرة لُغةً لفظٌ مشتقٌ من الكلمة الثُلاثيّة (هَجَرَ)، ومعناها الرّحيلُ عن المكان، أو التَخليّ عن شيءٍ ما وأيضاً تُعرفُ الهجرة بأنّها انتقالُ الأفراد من مكانٍ إلى آخر بغرضِ الاستقرار في المكان الجديد.

أمّا اصطلاحاً تُعرفُ الهجرة بأنّها الانتقالُ مِنَ البلد الأمّ للاستقرار في بلدٍ آخر، وهي حركة الأفراد التي يتمّ فيها الانتقالُ بشكلٍ فرديّ أو جماعيّ من موطنهم الأصليّ إلى وطن جديد، وعادةً ما توجدُ ظروفٌ عديدةٌ تُؤدّي إلى الهجرة، مثل انتشار الحروب الأهليّة أو الخارجيّة في الدّول، أو سوء الأوضاع الاقتصاديّة والتي تُعتبرُ من المُحفّزات للهجرةِ.

وتحرصُ دول المَهجر على تطبيقِ مجموعةٍ من الآليات القانونيّة والتشريعيّة، والتي تَضمن حماية واحترام كامل حقوق المُهاجرين، ووفقاً للتّعداد العامّ للهجرة عام 2013م وصلَ عدد المُهاجرين من دولهم الأصليّة إلى 247 مليون نسمة.

4-1-3- أسباب الهجرة:

توجدُ مجموعةٌ من الأسباب التي تُؤدّي إلى الهجرة، وهي أ - البحثُ عن عملٍ أفضل من العمل السّابق، وهو غالباً الهدفُ والسّبب الرئيسيّ للهجرة من الدّول الأمّ إلى دولٍ أُخرى . ب - الهروب من حالات الحرب في الدّول التي تعانيّ من الحروب بشكلٍ دائم . ج - اللّجوء السياسيّ أو الإنسانيّ عند المُعاناة من اضطهادٍ فكريّ أو دينيّ أو اجتماعيّ. د - الهروب من الكوارث الطبيعيّة، مثل الأمراض، والمجاعات، والزّلازل، والبراكين.

4-1-4- نتائج الهجرة:

تترتّبُ على الهجرة مجموعةٌ من النّتائج، وهي: النّتائج السياسيّة هي مجموعةٌ من النّتائج التي تُؤثّر على الدّول المُستقبِلة للمُهاجرين بشكلٍ مُباشر، إذ تساهمُ في التّغيير من الواقع السياسيّ العام، وتفرضُ ضمّ المهاجرين إلى المجتمع عن طريق منحهم العديد من الامتيازات الخاصّة بالمواطنين العاديين ممّا يُؤدّي إلى التّأثيرِ على الفكر السياسيّ السّائد في الدّول، وجعلها أكثر قدرةً على تقبُّلِ دمج المُهاجرين ضِمن سُكّانها.

النّتائج الاقتصاديّة:

هي من أكثر النّتائج تأثيراً على الدّول التي تستضيفُ المُهاجرين؛ إذ يتأثّرُ الاقتصادُ بشكلٍ ملحوظٍ مع زيادةِ أعداد المُهاجرين، والتي تظهرُ نتائجها على ارتفاع نسبة الطّلب على الموادّ الأساسيّة، والذي يُؤدّي في النّهاية إلى زيادةِ حاجة الدّول إلى توفير دعمٍ اقتصاديّ، عن طريق الاعتمادِ على المُساعدات الخارجيّة من الدّول الأُخرى، والتي تُساهمُ في دعمِ اقتصاد الدّول المُستضَيفة للمُهاجرين، من أجل تحمُّل نفقات استقبالهم، وخصوصاً إذا كان السُكّان من ذوي الدّخل المحدود في تلك الدّول فسوف يتأثّرون تأثيراً سلبيّاً بالتغيُّرات الاقتصاديّة التي ترافقُ الهجرة.

4-1-5- أنواع الهجرة:

تقسمُ الهجرةُ إلى مجموعةٍ من الأنواع ومنها:

أ - الهجرة الداخليّة: هي هجرةُ السُكّان مِن منطقةٍ إلى أُخرى في نفس وطنهم؛ أي في داخلِ حدود الدّولة، ومن الأمثلة عليها الهجرة مِنَ الرّيف إلى المدينة .

ب - الهجرة الخارجيّة: هي هجرةُ الأفراد مِنْ وطنهم؛ أي خارج حدود الدّولة إلى دولةٍ أُخرى قريبة **أو** بعيدة عن دولتهم الأصليّة .

ت - الهجرة السريّة: هي من أخطرِ أنواع الهجرة؛ إذ تعتمدُ على الهروب السريّ من دولةٍ إلى أُخرى دون استخدام وثائقٍ ثبوتيّة، أو أيّ أوراقٍ رسميّة، وغالباً ينتجُ عن هذا النّوع من الهجرة العديدُ من النّتائج السلبيّة على المُهاجرين، مثّل: القبض عليهم، أو تعريض حياتهم للخطر، والذي قد يُؤدّي بهم في النّهايةِ إلى الموت.

الخلاصة :

يسعى الأفراد عموماً للبحث عن حياةٍ أفضل، لذلك يختارُ مُعظمهم الهجرة إلى دولٍ وأماكنٍ جديدة تُساعدهم على تحسين مُستوى حياتهم المعيشيّ، أو للهروب من الاضطرابات السياسيّة والحروب، ولكن قد تُشكّلُ الهجرة مجموعةً من الآثار على المهاجرين والدّول التي يتوجّهون لها، فتُوثّرُ الهجرةُ على بعض الأفراد من خلال صعوبة تأقلُمِهم مع طبيعةِ الحياة في البلد الجديد، وخصوصاً مع ظهور الاختلافات الثقافيّة والاجتماعيّة، وأيضاً لا يجد الكثير من المهاجرين سوى الأعمال الصّعبة.

4-2- مصطلح اللجوء: (Réfugié):

4-2-1- تمهيد:

لم تعد مشكلة اللاجئين تخص المنطقة العربية أو أوروبا فقط، وإنما أضحت أزمة عالمية تتطلب تبني رؤية مشتركة من كافة الدول للتعامل معها، وقد كشفت الإحصاءات الصادرة مؤخراً عن تفاقم أزمة اللاجئين في العالم، فوفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثمة حوالي 60 مليون لاجئ ونازح، مما يعكس إخفاقاً دولياً في حل الصراعات الموجودة في عدد من الدول، والتي يضطر بسببها المواطنون إلى الهروب من الأوضاع غير المستقرة.

4-2-2- تعريف اللاجئ:

هو عبارة عن شخص قد أجبر على ترك بلاده، والغير قادر على العودة إلى هناك في المستقبل المنظور. عادة ما يهرب الناس إلى مخيم للاجئين أو مركز مدني من بلد مجاور لطلب اللجوء والحماية والمساعدة، أكثر من 60% من اللاجئين و 80% من المشردين داخليا يعيشون في المراكز الحضرية.

بعد اتفاقية جنيف يحق للاجئ الذي هر ب"لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، من البلاد التابع لجنسيتها". هؤلاء الناس الذين اعترف بهم كلاجئين بموجب اتفاقية جنيف للاجئين، ويشار اليهم أيضا ب لاجئي الاتفاقية.

[لاجئي حرب من كوريا الشمالية عام 1952] [لاجئين في شتالين–غراد 1942] [بؤس اللاجئين الهايتيين في مركب شراعي (لاجئي القوارب 2005)]

4-2-3- أنواع اللجوء:

اللجوء السياسي: يتم منحه للشخصيات المشهورة، والقادة المنشقين عن جيوشهم أو حكوماتهم ، والناشطين السياسيين.

اللجوء الديني: هو أن يقوم الشخص باللجوء إلى دولة أخرى بسبب تعرضه للاضطهاد بسبب الدين أو المعتقدات الدينية.

اللجوء الإنساني: اللجوء إلى دولة أخرى داخل أو خارج الوطن بسبب الحروب أو النزاعات الأثنية أو العرقية وهناك دول تعيد اللاجئين إلى بلدهم الأم بعد إنهاء هذه الصراعات، ودول أخرى تبقيهم على أرضها.

اللجوء الغذائي أو الإقتصادي: وهو اللجوء من دولة لأخرى بسبب الكوارث البيئية التي تسبب المجاعات، وهو غالبا غير معمول به حاليا.

4-2-4- بعض المنظمات المعنية بدراسة ملفات اللاجئين:

1/ المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية (OFPRA) : هو مؤسسة عامة إدارية فرنسية مسؤولة عن ضمان تطبيق اتفاقية جنيف في 28 جويلية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين واتفاقية نيويورك لعام 1954.
2/ مكتب المفوض العام لشؤون اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية(CGRS) : مؤسسة حكومية مسؤولة عن البت في طلبات اللجوء في بلجيكا.

4-2-5- ملامح أزمة اللاجئين عالمياً:

نشر "مركز التقدم الأمريكي" تقريراً تحت عنوان: **"أزمة في تصاعد.. مشكلة اللاجئين العالمية"**، تطرق خلالها الباحثان في المركز "جون نوريس John Norris "و"آني ملكنشيت" Annie Malkenchit، إلى أزمة اللاجئين الحالية، وأبعادها المختلفة، وتعامل الدول معها، مع تقديم عدد من الحلول الفعَّالة لعلاجها.

وأشار هذان الكاتبان إلى **عدة ملامح لأزمة اللاجئين في العالم ومن أبرزها ما يلي:-**

1- خطورة ملف النازحين داخلياً بدرجة أكبر من اللاجئين أنفسهم، حيث أشارت الإحصاءات إلى أنه من بين 60 مليون لاجئ في العالم، ثمة ما يقرب من 38,2 مليون شخص نازح أُجبر **على ترك منزله، ولا يزال داخل حدود دولته.**
2- يتواجد معظم النازحين أو المُشردين داخل عدد قليل من الدول، حيث يتمركز 60% منهم في خمس دول هي: (سوريا بنسبة 19,9%، وكولومبيا 15,83%، والعراق 8,58%، والسودان 8,12%، وجمهورية الكونغو الديمقراطية 7,22%)، ويعني ذلك أن علاج مشاكل هذه الدول يُسهم بشكل فعال في علاج أزمة اللاجئين.
3- تستضيف الدول النامية النسبة الأكبر من اللاجئين، وذلك بنسبة نحو 85%، وهو ما يضع قيوداً كبيرة على استقرار هذه الدول.

4-2-6- أسباب تفاقم أزمة اللاجئين:

أوضح التقرير أن أزمة اللاجئين الموجودين حالياً في الشرق الأوسط وأوروبا، سببها فشل المجتمع الدولي في حل الصراعات في دول مثل سوريا والعراق وأفغانستان وليبيا، ما يدفع شعوبها إلى ترك بلدانهم، وبالتالي، فإن تحقيق السلام في تلك الدول هو أساس علاج مشكلة اللاجئين.

وأشار الكاتبان إلى أنه في حال استمرار المجتمع الدولي، خاصةً الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج العربية والأمم المتحدة، في تجنب التدخل في الصراع السوري وعدم طرح حلول جادة للأزمة، فإن عليه أن يتحمل العواقب الناتجة عن ذلك، حيث سيتعين عليه أن يستضيف أعداداً هائلة من اللاجئين الهاربين من هذا الصراع، فضلاً عن تقديم مساعدات إنسانية للنازحين أو المُشردين السوريين.

4-2-7- تباين مواقف الدول:

أوضح الكاتبان أن ثمة تبايناً في تعامل الدول مع أزمة اللاجئين، حيث يسيطر على البعض مخاوف من أن يؤدي استضافة هؤلاء اللاجئين إلى انتشار الإرهاب، فيما تنظر دول أخرى إلى المنفعة الاقتصادية العائدة من استضافة اللاجئين، وبناءً عليه، أوضح التقرير تباين مواقف الدول فيما يتعلق باستضافة اللاجئين، كالتالي:

1- دول المواجهة:

هي الدول التي يوجد فيها العدد الأكبر من اللاجئين، وفي مقدمتها لبنان (بها 1,1 مليون لاجئ سوري مُسجل، وتشير التقديرات الحكومية إلى أن عدد اللاجئين السوريين لديها 1,5 مليون سوري)، والأردن (تُقدر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين السوريين في الأردن بنحو 692,266 ألف شخص بينما تؤكد الحكومة أن الأعداد المسجلة لديها تصل إلى ما يقرب من 1,4 مليون شخص). كما تستضيف تركيا (1,9 مليون سوري على أراضيها يعيش ثلثهم في معسكرات تابعة للحكومة التركية).

2- دول الخليج:

أكد التقرير أن السعودية والإمارات تستضيف كل منهما نحو 100 ألف لاجئ سوري، وذلك على الرغم من عدم إعلانهما رسمياً دخول اللاجئين السوريين لأراضيها، وأشار إلى المساعدات الإنسانية الخليجية التي تم تقديمها منذ اندلاع الأزمة السورية، إذ قدمت الإمارات نحو 403 مليون دولار، والسعودية 594 مليون دولار والكويت 933 مليون دولار، وقطر233 مليون دولار، وسلطنة **عُمَان 23 مليون دولار، والبحرين 3 مليون دولار.**

ولفت التقرير الانتباه إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي غير ملزمة بأي حماية للاجئين، لأنها غير موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، كما أنها غير منظمة لأية **معاهدة تلزمها بقبول اللاجئين على أراضيها.**

3- إسرائيل:

أوضح الكاتبان أن إسرائيل رفضت قبول اللاجئين على أراضيها خوفاً من أن يتسببوا في تغيير المكون الديموغرافي بها، إضافة إلى خشية رئيس الوزراء **"نتنياهو"** من أن يتسبب اللاجئون في نشر "الإرهاب" داخل تل أبيب. وأكد الكاتبان على أهمية إدراك إسرائيل للفوائد التي ستعود عليها جراء مساعدتها لجيرانها فيما يخص أزمة اللاجئين، وكذلك إدراكها لضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي.

4- دول أوروبية ترفض اللاجئين:

أشار التقرير إلى أن المجر وإيطاليا واليونان هي أكثر دول الاتحاد الأوروبي ارتباكاً فيما يتعلق بكيفية التعامل مع اللاجئين القادمين إلى حدودها من منطقة الشرق الأوسط ؛ فاليونان تعاني من أزمة مالية ، ويسيطر على الحكم في المجر تيار متشدد يناهض الهجرة بصفة عامة، وانتقال اللاجئين إلى أوروبا على وجه الخصوص، وهو ما ظهر مؤخراً من خلال تعامل الشرطة المجرية مع اللاجئين في المترو ومحطات القطارات، إضافة إلى شروع المجر في بناء سياج على حدودها مع سيبيريا لمنع دخول اللاجئين إلى أراضيها، وهو الأمر الذي لاقي استنكار المنظمات الدولية والأوروبية المختصة بشؤون اللاجئين.

5- الدول الداعمة:

أكد التقرير على أن ألمانيا والسويد هما أكثر الدول الأوروبية التي استقبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين، كما أنهما الدولتان اللتين تستحقان الإشادة نظراً لرد فعل قيادتهما والرأي العام بهما، لاسيما بعد أن تعهدت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بتخصيص 6,7 مليار دولار لعلاج مشكلة طالبي اللجوء لبلادها، فضلاً عن أنها الدولة التي سمحت لنحو100 ألف لاجئ بالدخول إلى أراضيها خلال عام 2015 فقط.

أما السويد فقد وافقت على استضافة نحو 80 ألف لاجئ خلال العام الجاري، وأعلنت فرنسا عن قبولها نحو 24 ألف لاجئ خلال العامين المقبلين.

6- الدعم ماليا وليس بشريا:

أوضح التقرير أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا تعاملتا مع أزمة اللاجئين الحالية بقدر كبير من السخاء بتقديم المساعدات الإنسانية والمالية، مع وجود قدر كبير من السياسات المقيدة فيما يتعلق باستضافة اللاجئين.

وقد بلغت المساعدات الأمريكية للسوريين منذ اندلاع الأزمة نحو 4 مليار دولار، كما قدمت واشنطن مساعدات خلال عام 2015 قدرت بنحو مليار دولار مقابل نصف مليار دولار من بريطانيا، فيما أعلن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" قبول بلاده نحو 20 ألف لاجئ سوري فقط حتى عام 2020، وترحيل الأطفال اللاجئين من بلاده بمجرد بلوغهم سن 18 عاماً، وهو ما انتقدته المعارضة البريطانية بشدة.

أما الولايات المتحدة فكانت معترضة على قبول اللاجئين السوريين، حيث استضافت ما يقرب من 1500 إلى 1700 سوري فقط خلال عام 2015، ووضعت خطة خلال الفترة من أكتوبر 2014 إلى سبتمبر 2015 تتضمن استقبال نحو 7 آلاف لاجئ على مستوى العالم ، ويمثل السوريون في الولايات المتحدة نسبة ضئيلة للغاية، بالإضافة إلى فرض واشنطن قيوداً على منح السوريين اللجوء السياسي، واشتراطها أن يكونوا مقيمين في **الولايات المتحدة، ناهيك عن طول فترة إجراءات الفحص الطبي والحصول على درجة زمالة جامعية للسوريين في واشنطن**.

وأشار التقرير في هذا الصدد إلى النقاش الدائر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة، والذي دفع إدارة "أوباما" للإعلان عن قبول نحو 10 آلاف لاجئ سوري خلال العام المالي الجديد.

4-2-8- توصيات لمعالجة أزمة اللاجئين عبر العالم:

اقترح رئيس المفوضية الأوروبية **"جان كلود يونكر"** خطة يستقبل بموجبها الاتحاد الأوروبي 160 ألفاً من طالبي اللجوء، على أن يتم توزيعهم على الدول الأعضاء بحصص إجبارية متكافئة، كما طالب بعدم تمييز دول الاتحاد بين اللاجئين وفقاً للديانة، وكذلك السماح بتقديم طلب اللجوء لأكثر من دولة أوروبية، كما دعا **"يونكر"** دول الاتحاد الأوروبي لتيسير إجراءات الحصول على اللجوء السياسي، من خلال منح مزيد من التأشيرات للأشخاص القادمين من الدول التي تشهد صراعات، وقد طرح التقرير **عدداً من التوصيات** التي وصفها بالمفيدة في التعامل مع أزمة اللاجئين، **ومن أبرزها ما يلي**:-

1- أن تعترف الولايات المتحدة بجزء من مسؤولياتها بخصوص أزمة اللاجئين والنازحين الموجودين في منطقة الشرق الأوسط، وأن تستقبل المزيد منهم، وتوفر المزيد من المساعدات الإنسانية لهم.

2- تعزيز دول مجلس التعاون الخليجي من مساعداتها للاجئين، بحيث تصبح مساعداتها الإنسانية مساوية لما تقدمه الولايات المتحدة وبريطانيا.

3- أن يُنشأ الاتحاد الأوروبي ما يشبه مكتباً للشؤون الخارجية في إزمير بتركيا، لتسجيل اللاجئين بدلاً من الرحلة الشاقة التي يخوضها اللاجئون من اليونان، مروراً بمقدونيا ثم صربيا للتسجيل، وما يتخللها من عقبات ومشاكل.
4- أهمية دعوة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لعقد جلسة طارئة لمناقشة أزمة اللاجئين العالمية، وكيفية حلها.
5- أن تسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وباقي الدول لإدماج لاجئي منطقة الشرق الأوسط داخل المجتمعات الأوروبية، وتجنب عزلهم.
6- أهمية علاج مشكلة العجز المالي الموجودة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سواء من الدول الأعضاء أو من خلال التبرعات الفردية.
7- ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً حاسماً لوقف استخدام النظام السوري للوسائل التدميرية التي تدفع المواطنين إلى الهروب والهجرة خارج البلاد.

وفي ختام التقرير، أكد الكاتبان "جون نوريس **John Norris** "و"آني ملكنشيت" **Annie Malkenchit** على أن رد فعل المجتمع الدولي تجاه أزمة اللاجئين غير مناسب، ويجب أن يتغير على كافة المستويات، معتبرين أن التاريخ سيحكم على الجميع بالسلب إذا استمر العالم في مشاهدة مشكلة اللاجئين دون السعي لإيجاد حلول لها.

4-3- مصطلح النزوح:

4-3-1- تعريف مصطلح النزوح:

يعرَف النزوح: بأنه حركة الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة ، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعاً في الخلاص من تلك الظروف.

ويعرَف النازحون: بأنهم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجأة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان نفسه، وهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دولياً.

نلاحظ أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى، فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً بمعنى إجباريا بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة، كما أنه قد يحدث فجأة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملاً وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والعينية و هذا هو الفرق بين النزوح و الهجرة حيث أن الهجرة تتم بعد تمعن وتفكير في الأمر، وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات.

أما الهجرة فتتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها في موطن الاستقبال وإحلالها وتعويضها في الموطن الأصلي الذي جاءت منه العناصر المهاجرة على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الأعداد النازحة دفعة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع، فيؤدي ذلك إلى إفرازات سلبية في المناطق المستقبلة.

4-3-2- أسباب النزوح:

1/ تردي الأوضاع الداخلية في المنطقة الأصلية وعدم توّفر الخدمات الأساسية كالصحّة، والتعليم، والثقافة، ومياه الشرب.
2/ انخفاض مستوى الدخل الفردي في الأوساط القروية.
3/ تفشّي البطالة وعدم وجود فرص كافية للعمل خاصة لفئة الشباب، مع رغبتهم في العمل والإنتاج.
4/ خروج بعض العائلات وانتقالهم من موطن سكنهم لمكان آخر من أجل التعليم الجامعي لأبنائهم، نظراً لعدم توّفر الجامعات في القرى، ممّا يؤدّي لنزوح العائلة كاملة خاصة في حال كان في العائلة أكثر من شخص يدرس في نفس الجامعة.
5/ وجود مشاكل اجتماعيّة بين العائلات القروية، ممّا يؤدّي لنزوح بعض العائلات تفادياً لتفاقم المشاكل.
6/ انخفاض أجور العمالة الزراعية وانخفاض معدل الإنتاج الزراعي، كونه من المصادر الرئيسية لدخل العائلات القرويّة.

4-3-3- النتائج المترتبة عن ظاهرة النزوح: من بين هذه النتائج نذكر ما يلي:

1/ الزيادة التدريجية لعمل العنصر النسائي مما يؤدي إلى عزوف العديد من الشباب عن العمل في القرى خاصة المؤهلين منهم.

2/على صعيد المدن فإن النزوح يؤدي إلى تفاقم وتزايد ظاهرة السكن غير اللائق في المدينة والتي تتلخّص في مشكلة عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسيّة للسكان المهاجرين نحو المدن في مجالات فرص العمل، والسكن والاستشفاء، والتمدرس، وتدبير النفايات، والجوانب البيئية المرتبطة بها.
3/ كما تؤدّي إلى زيادة نسبة البطالة والفقر نتيجة الضغط على الإمكانات المتاحة للمدن.

4-3-4- الآثار المترتبة عن ظاهرة النزوح:

من النتائج النفسية والمعنوية المترتبة أيضاً نذكر ما يلي:
1/ البعد عن الأقارب والأصدقاء. 2/ عدم الإحساس والشعور بالاستقرار.
3/ تخلّي بعض الأشخاص عن الكثير من المبادئ والعادات والتقاليد والأعراف من أجل التأقلم مع الحياة الجديدة.
4/ عدم الإحساس بالاطمئنان، والشعور بالغربة حتى لو كان في نفس الدولة.

4-3-5- بعض الحلول الممكنة لظاهرة النزوح:

1/ البحث عن أسباب الظاهرة و محاولة الحد أو التقليل منها. 2/ عدم ترك الأرياف مهجورة حتّى و إن دعت الضرورة للعمل في المدن. 3/ لا بدّ من توفر ما يكفي من الخدمات الضرورية في الأرياف كالخدمات الصحيّة والتعليم والعمل على إنشاء مستشفى في منطقة وسطيّة بين القرى أو إنشاء شبكة الطرقات وإنشاء مدارس ومؤسسات تعليمية و أيضا النظر في إمكانية إنشاء جامعة و دوائر حكوميّة فرعيّة، أي أن يكون هناك ما يشبه المدينة المصغّرة في وسط الريف.
4/ نقل جزء من الأعمال من المناطق الحضرية إلى مناطق الريف كأن تكون هناك شركات في المناطق الريفيّة.
5/ العمل على تشجيع الاستثمار في المجالات الزراعيّة و الإنتاج الحيواني، سواء من أهل الأرياف نفسهم بتخصيص نسبة دعم خاصّة بالمزارعين و رعاة الماشية، أو من خلال توجيه الأموال إلى تلك المجالات و تسهيل إجراءات الاستثمار.